

# شح التمويل يوقف مشاريع حيوية لمنظمات دولية في اليمن

## تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية يعمق صعوبة وصول المساعدات الإنسانية

أجبر شح التمويل منظمات دولية على وقف مشاريع حيوية في اليمن، حيث تقلصت الأموال في ظل أزمة اقتصادية عالمية سببها كورونا، فضلا عن مخاوف المانحين من استغلال ميليشيات الحوثي لهذه التمويلات.

عدن (اليمن) - بدأت التحذيرات المتكررة التي أطلقتها الأمم المتحدة مؤخرا بشأن سد العجز في تمويل مشاريعها في اليمن بالظهور جليا، حيث تعطلت العديد من المشاريع الحيوية التي تلامس حياة المواطنين.

وحدرت الأمم المتحدة مرارا خلال الأشهر الماضية من احتمال توقف 31 برنامجا من أصل 41 برنامجا رئيسيا للمساعدة في اليمن بسبب نقص في التمويل.

وكانت الأمم المتحدة قد وضعت خطة استجابة إنسانية لليمن خلال العام الماضي ولم تتلق سوى 1.65 مليار دولار أميركي من أصل 3.2 مليار دعم خطتها. وفي سبتمبر الماضي، أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن عن إغلاق 15 برنامجا للمساعدات الإنسانية، مؤكدا أن باقي البرامج قد تلقى نفس المصير إذا لم يتم تلقي التمويل الكافي.

وكانت الأمم المتحدة مرارا خلال الأشهر الماضية من احتمال توقف 31 برنامجا من أصل 41 برنامجا رئيسيا للمساعدة في اليمن بسبب نقص في التمويل.

وكانت الأمم المتحدة مرارا خلال الأشهر الماضية من احتمال توقف 31 برنامجا من أصل 41 برنامجا رئيسيا للمساعدة في اليمن بسبب نقص في التمويل.

وكانت الأمم المتحدة مرارا خلال الأشهر الماضية من احتمال توقف 31 برنامجا من أصل 41 برنامجا رئيسيا للمساعدة في اليمن بسبب نقص في التمويل.

وكانت الأمم المتحدة مرارا خلال الأشهر الماضية من احتمال توقف 31 برنامجا من أصل 41 برنامجا رئيسيا للمساعدة في اليمن بسبب نقص في التمويل.

وكانت الأمم المتحدة مرارا خلال الأشهر الماضية من احتمال توقف 31 برنامجا من أصل 41 برنامجا رئيسيا للمساعدة في اليمن بسبب نقص في التمويل.

وكانت الأمم المتحدة مرارا خلال الأشهر الماضية من احتمال توقف 31 برنامجا من أصل 41 برنامجا رئيسيا للمساعدة في اليمن بسبب نقص في التمويل.

وكانت الأمم المتحدة مرارا خلال الأشهر الماضية من احتمال توقف 31 برنامجا من أصل 41 برنامجا رئيسيا للمساعدة في اليمن بسبب نقص في التمويل.

وكانت الأمم المتحدة مرارا خلال الأشهر الماضية من احتمال توقف 31 برنامجا من أصل 41 برنامجا رئيسيا للمساعدة في اليمن بسبب نقص في التمويل.

وكانت الأمم المتحدة مرارا خلال الأشهر الماضية من احتمال توقف 31 برنامجا من أصل 41 برنامجا رئيسيا للمساعدة في اليمن بسبب نقص في التمويل.

وكانت الأمم المتحدة مرارا خلال الأشهر الماضية من احتمال توقف 31 برنامجا من أصل 41 برنامجا رئيسيا للمساعدة في اليمن بسبب نقص في التمويل.

وكانت الأمم المتحدة مرارا خلال الأشهر الماضية من احتمال توقف 31 برنامجا من أصل 41 برنامجا رئيسيا للمساعدة في اليمن بسبب نقص في التمويل.

وكانت الأمم المتحدة مرارا خلال الأشهر الماضية من احتمال توقف 31 برنامجا من أصل 41 برنامجا رئيسيا للمساعدة في اليمن بسبب نقص في التمويل.

وكانت الأمم المتحدة مرارا خلال الأشهر الماضية من احتمال توقف 31 برنامجا من أصل 41 برنامجا رئيسيا للمساعدة في اليمن بسبب نقص في التمويل.



أطفال جائعون ضحايا الحروب

في الوقت الراهن من تحديات تستوجب مساندة الحكومة الجديدة وتسهيل حصولها على القروض لدعم التعافي الاقتصادي.

كما أكد بن بريك على جهود وزارته ضمن "برنامج الحكومة الجديدة وخطتها لتطوير أداء المالية العامة، والدور المؤكول للصندوق في دعم هذه الجهود".

وأكد المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي "اهتمام الصندوق بتقديم كافة أوجه الدعم المالي وفنيا لإنجاح عمل الحكومة اليمنية الجديدة".

كما تشهد العملة المحلية تدهورا حادا أمام جميع العملات الأجنبية.

ويتم حاليا تداول الدولار الأميركي الواحد مقابل نحو 800 ريال يمني، في حين كان قبل الحرب التي اندلعت في أواخر العام 2014، ثابتا عند 215 ريالا للدولار.

ويرى مراقبون أن قرار الولايات المتحدة منح إعفاءات لمنظمات الإغاثة من شأنه أن يخفف الهواجس من تأثير وصول الإمدادات الإنسانية إلى هذا البلد.

80 في المئة من سكان اليمن بحاجة إلى المساعدات والحماية بحسب تقديرات الأمم المتحدة

وتسعى الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا إلى الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي.

وأعرب وزير المالية سالم بن بريك، الجمعة الماضي عن أمه في تفهم صندوق النقد الدولي لظروف اليمن وما يمر به

والأسبوع الماضي دعا ثلاثة مسؤولين كبار في الأمم المتحدة الولايات المتحدة إلى إلغاء قرار تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية أجنبية، وحثوا من أن التصنيف سيدفع البلاد صوب مجاعة على نطاق واسع وسيعرق جهود السلام.

وأشارت الجماعة إلى أن "تدابير هذا الإجراء لا تنحصر على توقف ضخ المياه بحسب، إنما ستتسبب في توقف محطات معالجة الصرف الصحي عن العمل، ما ينذر بكارثة بيئية وصحية".

وبدورها أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في اليمن، أن التعليق بسبب نقص في التمويل.

ونسبت وكالة "شينخوا" لفيليب دواميل ممثل منظمة اليونسيف في اليمن قوله، إنه "بسبب نقص التمويل لا يستطيع اليونسيف الاستمرار في دعم الوقود والكهرباء لبعض المشاريع في قطاع المياه والصرف الصحي".

وأضاف "ينطبق هذا التعليق على تخفيض الدعم على جميع مؤسسات المياه والصرف الصحي المحلية في جميع أنحاء اليمن".

وبحسب دواميل "فإن اليونسيف قامت بإنشاء سلطات المياه والصرف الصحي في صنعاء في يونيو 2020 بشأن العجز في التمويل والتأثير المحتمل لذلك على استمرار هذا الدعم".

وأشار ممثل المنظمة الدولية في اليمن إلى أن اليونسيف "تواصل جهودها لحشد الموارد المالية بالإضافة إلى تحديد بدائل برامجه بما في ذلك استخدام الطاقة الشمسية".

كما قلصت منظمات أخرى في اليمن خلال الأشهر الماضية عددا من برامجها نتيجة "نقص التمويل من المانحين".

ويشهد اليمن نزاعا دمويا منذ ست سنوات تسبب في "أسوأ كارثة إنسانية في العالم"، حيث أصبح نحو 24 مليون يمني أي 80 في المئة من السكان بحاجة إلى مخاوف الأمم المتحدة وشركاء العمل الإنساني في اليمن من تأثيرات القرار على الجانب الإنساني في هذا البلد.

كما يتزامن هذا التوقف والتعليق لبعض المشاريع مع استمرار الحرب في هذا البلد الفقير، والتدهور الاقتصادي الحاد نتيجة توقف شبه تام لمعظم مصادر الإيراد في البلاد.

ويترافق توقف بعض المشاريع المهمة مع تصنيف واشنطن لجماعة الحوثي في اليمن منظمة إرهابية أجنبية، الأمر الذي أثار مخاوف الأمم المتحدة وشركاء العمل الإنساني في اليمن من تأثيرات القرار على الجانب الإنساني في هذا البلد.

كما يتزامن هذا التوقف والتعليق لبعض المشاريع مع استمرار الحرب في هذا البلد الفقير، والتدهور الاقتصادي الحاد نتيجة توقف شبه تام لمعظم مصادر الإيراد في البلاد.

ويترافق توقف بعض المشاريع المهمة مع تصنيف واشنطن لجماعة الحوثي في اليمن منظمة إرهابية أجنبية، الأمر الذي أثار مخاوف الأمم المتحدة وشركاء العمل الإنساني في اليمن من تأثيرات القرار على الجانب الإنساني في هذا البلد.

كما يتزامن هذا التوقف والتعليق لبعض المشاريع مع استمرار الحرب في هذا البلد الفقير، والتدهور الاقتصادي الحاد نتيجة توقف شبه تام لمعظم مصادر الإيراد في البلاد.

# أدوية الحكمة تعزز التوسع في أسواق مصر وتونس

واكدت أدوية الحكمة أنها ستدفع نحو 1.18 مليار دولار نقدا وتصدر 40 مليون سهم جديد لشركة بورنجر، إضافة إلى نفقات إضافية تقارب 125 مليون دولار لتطوير أداء روكسان.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة آنذاك، إن "الصفقة لها قيمة استراتيجية كبيرة وهي نقطة تحول في موقعنا ومستوى نشاطنا في سوق الأدوية البديلة الأميركية".

شراء حصة "جي.أس.كي" في أصول أعمال الأدوية والتسويق في مصر وأنشطة العقاقير في تونس.

وأوضحت الشركة الأردنية المسجلة في بورصة لندن، المورد للعدد من العقاقير النوعية، مثل مواد التخدير والمسكنات والمهدئات ومضادات العدوى، أن إجراء المزيد من المحادثات مع "جي.أس.كي" سيتوقف على نتيجة الفحص الفني.

وخلال العام 2015 اشترت شركة أدوية الحكمة، شركة روكسان الأميركية لصناعة الأدوية البديلة والتابعة لشركة بورنجر إنجلهايم الألمانية، مقابل 2.65 مليار دولار.

وقالت حينها، إن الصفقة ستحولها إلى سادس أكبر لاعب في سوق الأدوية الأميركية البديلة من حيث حجم العائدات.

وتتعرض شركات صناعة الأدوية البديلة لضغوط تدفعها إلى عقد صفقات، بسبب قلة الأدوية التي تتحول إلى دواء رخيص الثمن بعد مرور الوقت على براءة الاختراع، مقارنة بما كان عليه الحال في السنوات الماضية.

وتصاعدت مطالب الأوساط الاقتصادية بتسريع معالجة الاختلالات المالية بعد أن فاقم الوباء المؤشرات السلبية التي ترجح تسجيل عجز قياسي في الموازنة، مع انهيار عوائد صادرات النفط.

وتصاعدت مطالب الأوساط الاقتصادية بتسريع معالجة الاختلالات المالية بعد أن فاقم الوباء المؤشرات السلبية التي ترجح تسجيل عجز قياسي في الموازنة، مع انهيار عوائد صادرات النفط.

لندن - يتزايد زخم السوق التونسية المصرية في استقطاب استثمارات الأدوية، حيث أكدت شركة أدوية الحكمة العالمية عن اعتمائها شراء أصول في أعمال الأدوية والتسويق في القاهرة، والاستحواذ على صفقة في مجال صناعة العقاقير في تونس.

وقالت أدوية الحكمة الثلاثاء، إنها تخطط لشراء حصة "جي.أس.كي"، في أصول منها أعمال الأدوية والتسويق الاستهلاكي والتصنيع في مصر، وأنشطة العقاقير في تونس.

وأوضحت الشركة الأردنية المسجلة في بورصة لندن، المورد للعدد من العقاقير النوعية، مثل مواد التخدير والمسكنات والمهدئات ومضادات العدوى، أن إجراء المزيد من المحادثات مع "جي.أس.كي" سيتوقف على نتيجة الفحص الفني.

وخلال العام 2015 اشترت شركة أدوية الحكمة، شركة روكسان الأميركية لصناعة الأدوية البديلة والتابعة لشركة بورنجر إنجلهايم الألمانية، مقابل 2.65 مليار دولار.

وقالت حينها، إن الصفقة ستحولها إلى سادس أكبر لاعب في سوق الأدوية الأميركية البديلة من حيث حجم العائدات.

وتتعرض شركات صناعة الأدوية البديلة لضغوط تدفعها إلى عقد صفقات، بسبب قلة الأدوية التي تتحول إلى دواء رخيص الثمن بعد مرور الوقت على براءة الاختراع، مقارنة بما كان عليه الحال في السنوات الماضية.

وتصاعدت مطالب الأوساط الاقتصادية بتسريع معالجة الاختلالات المالية بعد أن فاقم الوباء المؤشرات السلبية التي ترجح تسجيل عجز قياسي في الموازنة، مع انهيار عوائد صادرات النفط.

وتصاعدت مطالب الأوساط الاقتصادية بتسريع معالجة الاختلالات المالية بعد أن فاقم الوباء المؤشرات السلبية التي ترجح تسجيل عجز قياسي في الموازنة، مع انهيار عوائد صادرات النفط.

وتصاعدت مطالب الأوساط الاقتصادية بتسريع معالجة الاختلالات المالية بعد أن فاقم الوباء المؤشرات السلبية التي ترجح تسجيل عجز قياسي في الموازنة، مع انهيار عوائد صادرات النفط.

# الكويت تتوقع تسجيل عجز قياسي في الموازنة

ويرى خبراء أن الكويت فشلت في القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي تعهدت بها أمام الدوائر المانحة، نظرا للرفض الشعبي والبرلماني الكبير لأي تقليص للدعم الحكومي أو تقليص عدد الموظفين في القطاع العام والذين أصبحوا عبئا يثقل كاهل المالية العامة.

وضاغت أزمة فايروس كورونا وانهيار أسعار النفط الضغوط على الحكومة الكويتية لتسريع الإصلاحات الاقتصادية وترشيد الإنفاق، بعد أن فشلت محاولاتها السابقة بسبب اعتماد معظم المواطنين على الوظائف الحكومية.

ولم يعد بإمكان الحكومة الكويتية تجاهل الحاجة المتزايدة إلى كبح انفلات الإنفاق الحكومي وإجراء الإصلاحات التي تلكت في تنفيذها في السنوات الماضية، بعد ثلاثي العوائد النفطية والضعف التي يفرضا تقشي فايروس كورونا عالميا.

ويرى خبراء أن ترشيد الإنفاق أصبح ضرورة ملحة، وأن الأزمة الحالية تمثل فرصة أخيرة لتجاوز عقبات تنفيذ الإصلاحات التي طال تأجيلها، والبدء بتنويع الموارد والتخلص من الطابع الريعي للاقتصاد لتخفيف مخاطر تقلبات أسعار النفط.

ويرى محللون أن الكويت أمام استحقاك حتمي لتسريع الإصلاحات وخفض الإنفاق، وأن الأزمة ستساعدها في تجاوز الرفض البرلماني والشعبي لخطط التقشف.

ويشبهون إلى أن الكويت تأخرت في وضع القوانين الكفيلة بتسريع وتعديل الإصلاح، إضافة إلى ضرورة تعديل وتطوير القوانين القديمة بما يتلاءم مع الوضع العالمي الاقتصادي. وتهمين على لخط التقشف.

ومن شأن التعديل تحرير 12 مليار دولار لاستخدامها في سد جزء من عجز الموازنة.

ويشبهون إلى أن الكويت تأخرت في وضع القوانين الكفيلة بتسريع وتعديل الإصلاح، إضافة إلى ضرورة تعديل وتطوير القوانين القديمة بما يتلاءم مع الوضع العالمي الاقتصادي. وتهمين على لخط التقشف.

وتكشف الموازنة الكويتية للعام 2021، والتي ينطلق العمل بها في شهر أبريل القادم، عن توقعات بعجز كبير، كنتيجة لضغوط انهيار أسعار النفط وانهيار الطلب على السفر في أعقاب قيود لمكافحة جائحة كورونا.

الكويت - قالت وزارة المالية الكويتية، الإثنين، إنها تتوقع عجزا بمقدار 12.1 مليار دينار (نحو 40 مليار دولار) في موازنة الدولة للعام المالي 2021 - 2022.

وتبدأ السنة المالية في الكويت في الأول من أبريل، وتنتهي في 31 مارس من العام التالي.

وقالت وزارة المالية، في بيان أوردته وكالة الأنباء الكويتية الرسمية، إن الموازنة تتضمن نفقات بمقدار 33 مليار دينار (نحو 76 مليار دولار).

فيما تقدر الموازنة الإيرادات المتوقعة بنحو 10.9 مليار دينار (نحو 36 مليار دولار).

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي

وتتوقع الحكومة الكويتية إيرادات نفطية بحوالي 9.12 مليار دينار (حوالي